ويجوز في الحر ويجيز الزعاء بفعل العزمن العرش وكرعاه ثم
فصل ويجوز المسابقة مع الاقدام والحفر والبغال والحمر والابل
والرمي فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقها جاز
وان الجانبين حرم الا ان يكون بينهما محلل فرس كفي ليفرسيهما ان
ان سبقهما اوسبقاه كم يعطهما وفيما بينهما اثنهما السبق

كتاب الوصايا

لعذر صاحب الوصايا تستحب الوصية
وتقدر بالثلث ويقصد ان ينقص منه وان يتركها ان كان ورثته فقراء
لا يستغنون بانصبائهم وتصح لاجنبي محلما كان او كافرا بغير اجاز ورثته
ولا يجوز للوارث ولا بازاء على الثلث الا بها واذا لم يكن وارث
يجيزها بالكل ولا يجيزها بالغا ما لا بالا اجازة ولا يجيزها ولا
يجيزها من صبي مميز ولا من مغمى عليه الا بالاشارة ولا يجوز
من مكاتب مع وفاء وتصح الحاره به اذا وضع لاقل مسكنة اشهر من
يوم الوصية وبامة دونه ويعتبر قيمتها ورقها كما بعد الموت وكذلك

بالقبط الا ان يموت الموصي له قبل القبول فيملكها ورثته
ويجوز له الرجوع صريحا او دلالة ويبطل بجنونه رجوعا وطلاقه وعتاقه
المقنوي واذا اوصى لحاضر فغاب وجهد ولم يقبل بعد وجهد قبل بعد
ولزم رهاع وجهد صح وان سكت حتى مات خير الوصي فان قبل ثم
قبل اعتبر تاخيره ان لم يخرج القاضي لرده مطلقا او بالثلث
فقال لا اقبله ثم قبل جدد له اجزاءه ويضم القاضي الى العاجز
يعينه فان شكا اليه ذلك لا بحبسه حتى يتحقق فان ظهر
عجزه اصلا استبدل به وان شك امنه الورثة لا بعزله حتى تظهر
خيانته وان اوصى لعبد او كافر وفاسق اخرجه ونصب
غيره او لعبد نفسه فالورثة كما دام نفعه وان كانوا صغارا
فهي صحيحة او الى اثنين تجتمع لفراد احدهما بالتصرف مطلقا و
منعا الا من شراء كفن وتجهيز وطعام الصغير وكسوته
ورد وديعته بعينها وقضاء دين وصوصية وفهو رهبة

Copyright © King Saud University